جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المشكلات الامنية في البلاد سريعة النمو
منطقة الخليج كحالة دراسية

الدكتور : محمد هاشم عوض

الرياض

1408 هـ - 1988 م

المشكلات الأمنية في البلاد سريعة النمو
منطقة الخليج كحالة دراسية

الدكتور محمد هاشم عوض(*)

١ ـ محددات وأبعاد المسألة الأمنية

مشكلات النمو السريع في الخليج:

لم يعرف التاريخ الحديث مثيلا للسرعة التي نمت بها الدول العربية النفطية خلال العشر سنوات الأخيرة، فالاحصاءات ترينا أن اجمالي الناتج القومي في بعض الدول نما خلال هذه الفترة بمتوسط ١١,١٪ في العام مقابل ٣,٨٪ في الدول الفقيرة في نفس الفترة، وهذا يعني أن الدول العربية النفطية قطعت خلال العشر سنوات الأخيرة شوطاً من النمو لا تقطعه الدول النامية عادة الاّ في ثلاثين سنة تقريباً

ان هذه السرعة الخاطفة في النمو والانتقال في فترة وجيزة من دول ذات مستويات معيشية متدنية الى دول تضارع أغنى

(*) كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم. السودان.

دول العالم في متوسط دخل الفرد فيها، كان لذلك آثار اجتماعية وأمنية خطيرة، ولو قارنا هذه التطورات بما تواجهه الدول الأبطأ نمواً في المنطقة العربية من مشاكل اجتماعية وأمنية لوجدناها مختلفة وأكثر تنوعاً وخطراً بصورة واضحة، وثمة عوامل كثيرة جعلت هذه المشاكل تتجسم وتظهر على نحو مثير لعل أهمها ما يلي:

أولا: كما سبق أن قلت في بحث سابق[1] فان المجتمعات والأنظمة في دول الفوائض النفطية محافظة تتمسك بالتقاليد العربية والاسلامية العريقة ويحكمها الشرع والعرف، ومع أنها ظلت بحكم موقعها الجغرافي ومزاج أهلها المتفتح وارتباطها الاقتصادي بالعالم الخارجي مجتمعات مفتوحة، الاَّ أنها احتفظت بموروثاتها العربية والاسلامية أكثر من معظم الدول العربية الأخرى، كما بقي سكانها أنقى وأخلص دماً ولغة وثقافة من بقية المواطنين العرب.

ثانياً: تتميز هذه الدول بضمور حجم سكانها الذين لا يتعدون ١١ مليون نسمة في مجموعهم، ونظراً لانخفاض الكثافة

---

١ ـ اقتصاديات التحول الاجتماعي في العالم العربي. الدكتور محمد هاشم عوض. دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٩٨١ ص.ص: ٧١ ـ ٨٧.

السكانية فان الاستثمارات التنموية الهائلة التي تمت في هذه البلاد تطلبت توظيف أعداد ضخمة من القوى العاملة بأحجام ومهارات غير متوفرة في هذه الدول، فكانت النتيجة استيعاب هذه الدول لحوالي ٤ ملايين وافد للعمل يمثلون ٢٠٪ الى ٣٠ من المقيمين بالمملكة العربية السعودية و ٦٠٪ في منطقة الخليج، وهي نسبة ترتفع الى ٧٥٪ في دولة الامارات العربية المتحدة و ٨٠٪ في دولة قطر

ثالثاً: بالرغم من أن اكتشاف البترول في هذه الدول يرجع الى الثلاثينات (في البحرين والكويت) الاَّ أن عائداته لم تتدفق على النمو الذي أحدث هذه التنمية السريعة الاَّ بعد ما يسمى بالثورة النفطية التي حدثت قبل عشر سنوات في شتاء ١٩٧٤/٧٣م، ونجم عن هذا ارتفاع فوائض موازينها التجارية من حوالي ٣ مليارات دولار في عام ١٩٧٣م الى ٧٦ مليار دولار في عام ١٩٨١م، وقد وظفت عائدات النفط في تحقيق تنمية ضخمة خاصة في مجالات البناء والتشييد وتطوير الخدمات للمواطنين ثم اقامة المشروعات الانتاجية مثل الصناعات الخفيفة والبتروكيماوية وبعض الصناعات الثقيلة والزراعة، وخدمات النقل والتجارة والمصارف الدولية

رابعاً: فرضت الظروف الاقتصادية الجديدة على شعوب هذه الدول انفتاحاً كاملاً على العالم الخارجي سواء من الناحية

الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية فازدياد احتكاكها مع الأمم الأخرى عن طريق التبادل التجاري والهجرات الوافدة الرسمية والتجارية الزائرة وايفاد المبعوثين للتعليم والتأهيل بالخارج وسفر مئات الآلاف للخارج للسياحة والعلاج، كما قوي الاتصال بالخارج، وتنوعت أشكاله عبر الأقمار الصناعية ووسائل الاعلام الحديثة

أمن الدول والأفراد:

هذه العوامل الأربعة تضافرت لوضع دول الفوائض النفطية أمام تحديات أمنية واجتماعية عظيمة، فهذه مجتمعات محافظة قليلة السكان تجد نفسها مضطرة ليس فقط لاستيعاب تغيرات اقتصادية هائلة في وقت وجيز، ولكن أيضاً لاستقبال ملايين الوافدين من شتى الثقافات والأجناس والمعتقدات ولتحمل مسئوليات دولية خطيرة اقتصادية وسياسية، بجانب مواجهة أخطار متعاظمة تحدق بالمنطقة من كل الجهات، ومن ثم برزت مشاكل عديدة يمكن أن توصف بأنها أمنية بالمعنى الواسع للكلمة، فهناك مسألة تأمين احتياجات المواطنين الأساسية من غذاء وصحة وتعليم واسكان وترفيه وخلافه، وهي مهمة ليست باليسيرة اذا ما تذكرنا المخاطر السياسية التي تفرض التفكير في الأمن الغذائي أو أهمية تأمين المواطن ضد الدعايات المسمومة التي تستغل الجهل أو الحرمان بين المواطنين.

كذلك هناك مسألة تأمين المواطنين ضد جرائم التعدي على النفس والشرف والمال والحيلولة دون الصراعات العرقية والطبقية والمذهبية والتي تعصف بوحدة وسلام الشعوب، وهناك أيضاً مسألة تأمين الدول ضد أطماع الدول الأخرى، التي قد تتجسد في تحرشات عسكرية أو حروب اقتصادية أو مؤامرات تخريبية ضد الأفراد أو المنشآت في الداخل أو الخارج.

ومن المسائل التي تفرض نفسها على هذه الشعوب هي مسألة تأمين أفرادها (وخاصة شبابها) من مفاسد الأفكار والقيم والممارسات المستوردة التي تتعارض مع موروثات الأمة ومقدساتها وأخلاقها، وكذلك مسألة تأمين مستقبل الأجيال القادمة في أقطار يعتمد اقتصادها على مورد ناضب عاجلا أو آجلا أو استثمارات في دول قد تكون صديقة اليوم فتصبح عدوة في الغد.

هذه كلها وجوه وأبعاد للمسألة الأمنية بمعناها الواسع الذي يشمل قضية تأمين الأفراد ضد الاعتداءات على ذاتهم وممتلكاتهم والشعوب ضد التحرشات التي تستهدف سيادتها وثرواتها وسلامة مواطنيها، والأجيال القادمة ضد عاديات الزمن، ولكن الذي يهمنا في هذا المقام هو المسألة الأمنية المتصلة بالحفاظ على الأفراد وممتلكاتهم وما يتصل بذلك من

أمن الدولة والمجتمع وما يلحق به من مسائل الأمن الخارجي للبلاد المتصلة بأمنها الداخلي.

أبعاد المسألة الأمنية:

وبادىء ذي بدء نلاحظ أن معدلات الجريمة بين السكان الأصليين في الدول منخفضة كثيراً بالنسبة لمثيلاتها من حيث التطور الاجتماعي والاقتصادي، ومرد هذا الى عدة عوامل: فالقيم والعادات البدوية مازالت سائدة، وفي المجتمعات البدوية تتركز المشاكل الأمنية في جرائم الشرف والصراع حول الموارد العزيزة مثل الماء والمرعى، أما الجرائم المعروفة من نهب وسلب وقتل بقصد السرقة فنادرة الى حد بعيد، وقد ساعدت على القضاء على هذه الجرائم البدوية الأصل حركة التحضر الواسعة التي خفضت سكان البادية في هذه البلاد من حوالي الثلث قبل عشرين عاماً الى حوالي الثمن اليوم.

كما أن سعي حكومات هذه الدول الدءوب لتوفير مقومات العيش الكريم لمواطنيها يحول دون وقوع الجرائم التي يكون منبعها الحرمان والعوز، أضف الى ذلك أن القيم والأخلاق الاسلامية والعربية الأصيلة ما زالت حيَّة في مجتمعات هذه الدول تدعمها الموروثات البدوية والأحكام الشرعية وكلها حائل دون الانحراف والاخلال بالقوانين.

غير أن التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي تشهده هذه الدول لابد أن يفرز أنماطاً جديدة من الجرائم تتركز أساساً في فئات معينة مس موظفي الدولة وأصحاب الأعمال وهي ما تعرف بجرائم ذات الياقات البيضاء White Collar Crimes وهو الاسم الذي اختاره لها الباحث الاجتماعي الأمريكي أدوين سذرلاند، وهذه الجرائم تتعلق بدفع واستلام الرشاوى Kick-Backs عند توزيع العطاءات الحكومية الهامة واستغلال العاملين خاصة الوافدين فيما يتعلق بأجورهم وحقوقهم الأخرى، والتهرب من دفع الالتزامات والضرائب واستغلال الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية للاثراء، واحتواء أسواق بعض السلع والأوراق النقدية وغيرها

وهناك أيضاً الجرائم المختلفة التي يرتكبها الوافدون بسبب اختلافات ثقافاتهم وشخصياتهم، ومنها جرائم التسلل غير القانوني الى داخل الاقطار النفطية، وتغيير الهويات والمواقع بطريقة غير قانونية، ووقوع المشاحنات بينهم لسبب اختلافات الطباع والمزاج أو المنافسة في المعايش وقد نقل كثير من الوافدين الى مواقع عملهم الجديدة عادات ضارة تعلموها في بلادهم مثل ادمان المخدرات وصنع الخمور وممارسة الدعارة وابتزاز المتسللين وخدعهم لسلبهم مدخراتهم بدعوى مساعدتهم الى

غير ذلك س الجرائم الغريبة على المجتمعات التي آوتهم، بل ان بعضاً من الجرائم الوحشية لم تألف هذه المجتمعات مثل بشاعتها وقعت بفعل بعض الوافدين خاصة س خارج العالم العربي.

بجانب هذا وذاك نجد الانحرافات والممارسات الخاطئة التي تنشأ من الاحتكاك بالثقافات الأجنبية المتحللة، ومن التعامل الاقتصادي مع الدول المتقدمة نسبياً ومن الأولى اعتناق المبادىء الهدامة والأفكار الاباحية ومنها اقتناء المجلات والأفلام الفاضحة والكتب الماجنة، ومن الثانية ظهور جرائم التحايل في تجهيز وشحن وتخليص وتسليم البضائع المستوردة واستغلال الثغرات في القوانين المحلية والدولية وقلة الخبرة الوطنية في التعامل الدولي.

٢ ـ قضايا أمنية رئيسية

لتوضيح أبعاد القضايا الأمنية التي تتعرض لها البلاد سريعة النمو سنأخذ بضعة نماذج لمشكلات أمنية فرضها الموقع المالي والتجاري والاستراتيجي لمنطقة الخليج، وذلك على النحو التالي:

أ ـ الاحتيال التجاري والمالي العالمي:

في عام ١٩٧٨ أعادت مجلة الاقتصاد الكويتي[١] التي تصدرها غرفة تجارة وصناعة الكويت افتتاحية كانت نشرتها عام ١٩٧٥ وعنوان الافتتاحية هو (الى المستوردين مرة ثانية) وهي تحذير مجدد للمستوردين الكويتيين ممن أسمتهم المجلة «بعض المصدرين الأجانب الذين يستغلون مفهوم الثقة المفترضة في العامل التجاري ويتوسلون التلاعب والغش والتدليس طريقاً للاثراء السريع غير المشروع».

أما الغش الذي يقوم به هؤلاء المصدرون الأجانب فهو على ما حددته المجلة من ثلاثة أصناف:

الأول: اختلاف البضاعة المصدرة عن البضاعة التي تم التعاقد عليها من حيث النوعية أو الحجم أو اللون وبالتالي انخفاض سعرها بدرجات متفاوتة عن سعر البضاعة المشتراة أصلا، والنتيجة أن يصاب المستورد الكويتي بخسارة مادية بجانب متاعب عديدة مع من يكون قد باع لهم البضاعة قبل وصولها (على التسليم) فيخسر مالا، ويضيع عميلا وقد يطالب بتعويض.

---

١ مجلة «الاقتصاد الكويتي» غرفة تجارة وصناعة الكويت. العدد ١٧٤ ديسمبر ١٩٧٨م.

الثاني: ارسال بضاعة مختلفة تماماً عن البضاعة المطلوبة، وقد وصل الأمر فعلا في بعض الأحيان الى شحن صناديق ملآى بالحجارة بدلا من قطع الغيار أو علب ملآى بالماء بدل الزيوت.

الثالث: عدم وصول البضاعة بتاتاً رغم أن المستورد سدد ثمنها للمصرف بعد أن استلم منه وثائق الشحن كاملة، وهذا يعني أن المصدر المخادع قد زور الوثائق لبضائع غير موجودة وعلى سفن لا تكون موجودة اطلاقاً.

ويوضح المستشار القانوني لغرفة تجارة وصناعة دبي[1] في حديثه صوراً من الاحتيال في النقل البحري الذي هو محور الخداع في التجارة الدولية، وكما هو معروف فان التجارة العالمية تقوم علي أن يتفق المصدر الأجنبي والمستورد المحلي على بيع الأول للآخر سلعاً معينة بمواصفات محددة، ولكي يضمن المصدر بالخارج استلام قيمة بضائعه بمجرد خروجها من حيازته يتفق الطرفان على أن يقوم المصرف الذي يتعامل معه المستورد باصدار خطابات ضمان غير قابلة للالغاء بدفع القيمة نيابة عن عميله عند استلام الأوراق الدالة على الشحن، وأهم هذه

---

١ ـ الخليج العربي. المجلد ٢/٤ العدد ٤/٣ ١٩٨٢ ص: ١٣٣، ١٤٤

الشهادات هي بوليصة شحن البضاعة، وبالفعل يستلم المصرف من المصدر الأجنبي بوليصة الشحن وأي أوراق أخرى مطلوبة ويقوم بدفع القيمة المتفق عليها، ولكن البضاعة لا تصل أبداً للمستورد ويختفي المصدر تماماً

والذي يحدث هنا هو أن المصدر المزعوم يكون شخصية وهمية وأن الأوراق التي استلمها المصرف كانت مزورة خاصة بوليصة الشحن، فالسفينة التي شحنت عليها البضاعة غير موجودة أصلاً أو أنها غيرت اسمها ومالكها وعملها أيضاً، والسفينة هي محور الخدعة هنا، فالمصدرون الوهميون يستأجرون عادة من شركة غير معروفة تمتلك سفناً قليلة أو حتى سفينة واحدة تكون قديمة يزيد عمرها عن ١٥ سنة يقومون ببيعها قبل أو بعد الحادث مباشرة مما يسهل تغيير اسمها، وتقوم الشركة باصدار بواليص الشحن للبضاعة الوهمية والتي تقدم للمصرف ليدفع القيمة بموجبها.

ويقول المستشار القانوني أن أغلب حوادث الاحتيال تقوم على اغراء التاجر المستورد بشراء بضائع بثمن بخس أو بانخفاض نولون الشحن حتى يظن أنه سيحقق مكسباً ضخماً فلا يهتم بالتأكد من سمعة المصدر أو شركة النقل، وهذه هي مشكلة عالمية لا تواجه فقط في الدول العربية ولكن في معظم الدول النامية، ويقدر أن في كل شهر تقع حوالي مائة حادث

احتيال في النقل البحري في العالم تنجم عن كل حادث منها خسارة تبلغ ٥ ملايين في المتوسط.

ومن أنواع الاحتيال العالمي الذي يزج فيه باسم العرب دون ذنب خداع المقترضين في الدول النامية والذي انتشر بصور مخيفة في السنين الأخيرة، فدول العالم الثالث التي تسعى للحصول على قروض مالية كثيراً ما تقع فريسة لسماسرة مال وهميين يزعمون أنهم يمثلون شخصيات خليجية مرموقة تفضل عدم الافصاح عن هوياتها لأسباب سياسية أو لأن تحريم التعامل الربوي في بلادهم يمنعهم من الظهور في صفقات تقوم على تقاضي الفائدة ويوهم هؤلاء المحتالون ممثلي الدول الفقيرة بأنهم يمكنهم أن يرتبوا لهم قروضاً ضخمة بمئات الملايين من الدولارات نظير عمولات ٢ ـ ٥٪ تدفع عند توقيع العقد.

ولاستكمال الخدعة يقوم هؤلاء المحتالون باستئجار مكاتب فخمة وينزلون ضيوفهم من ممثلي الحكومات المقترضة في أفخم الفنادق حتى اذا ما قبضوا عمولاتهم طلبوا فترة أيام ريثما يتم تحويل المبلغ المقترض للجهة المقترضة، وخلال هذه الفترة يختفي المحتال بعمولته التي تصل الى بضعة ملايين، يقول مكتب الكومنولث للتحريات في الخداع التجاري أنه تلقى خلال عامين فقط مائة حالة خداع تخص مبلغاً اجمالياً وصل الى ٤٥ مليار دولار، أي بمتوسط ٤٥٠ مليون دولار في

كل حالة، وهذا يعني أن المحتالين في هذه الحالات يكونون قد أثروا ما بين مليار الى مليارين من الدولارات من دول الكومنولث الفقيرة وحدها.

والجدير بالذكر أن معظم الدول الغنية لا تفعل شيئاً يذكر لحماية الدول الفقيرة من الاحتيال الذي يقوم به مواطنو الدول الغنية الذين يتخذون من العواصم الأوروبية ـ خاصة لندن ـ مقراً لهم[1]

ب ـ تجارة المخدرات وادمانها:

يتمركز انتاج الحشيش في المنطقة المسماة بالمثلث الذهبي والتي تغطي ٦٠ ألف ميل مربع حدود (بورما ولاوس وشمال تايلاند) ولكن مكمن الخطر اليوم هو المنطقة المعروفة بالهلال الذهبي والتي تضم (باكستان وأفغانستان وشمال ايران) حيث ينتج سنوياً ١,٦٠٠ طن من الحشيش، ويستهلك محلياً حوالي ألف طن ويصدر الباقي الى أوروبا ومن ثم الى أمريكا، وخلال هذه الرحلة تبدأ عملية الاستخلاص فيصنع من ٦٠٠ طن حشيش من ٥٠ الى ٦٠ طن من المورفين ثم يستخلص الهيروين الذي يباع لنصف مليون مدمن أمريكي ومئات

---

١ ـ مجلة العالم العدد ١٧ ١٩٨٤/٦/٩ ص: ٣٦

الألوف من الأوروبيين المدمنين بما يصل الى ربع مليون دولار للكيلو جرام المصفى.

ورغم أن ادمان الحشيش كان يتركز أساساً بين الفئات الفقيرة وغير المتعلمة الاَّ أنه أصبح من أمراض المجتمعات المتحضرة والمترفهة خاصة بين الشباب كما اتضح في أمريكا وأوروبا، وهنا مكمن الخطر في هذا الداء الوبيل الذي يستعبد الشباب ويبدد طاقاتهم ويقتلهم قتلاً بطيئاً.

وبالنسبة للشباب العربي فان ادمان المخدرات داء دخيل الى حد كبير تسرب الى داخل المنطقة بالاحتكاك بالمجتمعات الغربية بالنسبة للمتعلمين بالخارج ثم بالوافدين من الأقطار التي تفشى فيها هذا المرض، كما أن منطقة الخليج بالذات بحكم موقعها الجغرافي أصبحت معبراً لتجارة المخدرات بين الهلال الذهبي وأوروبا

وقد جاء في مجلة الأمن[1] التي تصدر في دبي أن اختيار تجار المخدرات منطقة الخليج كمنطلق لتجارتهم راجع الى وضع دول الخليج والامارات على وجه الخصوص ودبي بوجه أخص نظراً لطابعها التجاري وموقعها الاستراتيجي الذي يجعل منها دولة منفتحة وأن منافذ الدولة كثيرة وفي كل

---

١ ـ مجلة الأمن. دبي. العدد ١٠٧ السنة التاسعة نوفمبر ١٩٨٣م.

الاتجاهات بحراً وبراً وجواً، واتضح أن مهربي المخدرات يلجأون الى مختلف الحيل لاخفاء بضاعتهم مثل وضعها في شكل سلع مموهة أو حشوها في اطارات العربات والعجلات وفي التماثيل والتحف، وفي بعض الأحيان تلجأ النساء الأوروبيات لشدها على بطنها بحيث يبدو وكأنهن حوامل.

ورغم هذا فقد تم ضبط كميات كبيرة في دبي كان أكبرها ضبط ٧ كيلوجرامات من الهيروين النقي في ١٩٨٣، وقبض على أفراد العصابة وكانوا كلهم من الباكستانيين، ولحسن الحظ أن حكومة باكستان، الدولة المسلمة التي يوجد حوالي المليون من رعاياها في الخليج، تعمل لمكافحة المخدرات، وقد استطاعت أن تغلق أكثر من ثلث مختبرات التصنيع السريعة المقدرة بحوالي ٧٦ مختبراً، كما ضبطت السلطات خلال عام ١٩٨٢ حوالي الفي كيلوجرام من الهيروين[1]

وتبذل شرطة دبي بالتعاون مع دول الخليج الأخرى ومنظمة الانتربول جهوداً كبيرة لمكافحة تجارة السموم، وقد زودت الشرطة بأحدث المعدات والمبتكرات حتى الكلاب البوليسية، ولكن المعروف عالمياً أن ما يتم ضبطه في شتى أنواع العالم لا يشكل أكثر من ١٠٪ من الكميات المتداولة من

1 - New Society, 5 May 1983. PP. 189-190; Time.14 March 1983, P. 22.

المخدرات وهذا يوضح لنا حجم الخطر المحدق بالمواطن العربي من قبل هذا الوباء الجديد وضرورة عدم الاعتماد في معالجته على الجهد الشرطي وحده.

جـ ـ حوادث المرور[1]:

استهلت منظمة الصحة العالمية دراسة خاصة عن حوادث المرور بقولها «حوادث الطرق وباء جديد في القرن العشرين» فحتى هذا القرن كانت جميع الأوبئة ناتجة عن عناصر عدوة للانسان من أوليات حيوانية وبكتريات وفيروسات، أما حوادث الطرق فهي من فعل الانسان، والاحصاءات العالمية ترينا أن حوادث المرور تمثل نسبة كبيرة من أسباب الموت والاصابة والأضرار بالممتلكات في العالم، وقد أصبح موت ٢٠ الى ٣٠ من كل مائة ألف شخص في حوادث الطرق أمراً عادياً في كثير من الدول، وفي أمريكا مات بهذه الحوادث في بضعة سنين أكثر من ٢ مليون شخص، وفي عام

١ ـ الدكتور عبدالجليل السيف. تحليل احصائي لعدد السيارات وحوادث المرور بالمملكة العربية السعودية. والدكتور جيمس آرون. التعليم والتدريب في المرور دراسات في ادارة المرور في المدن الكبري. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ١٩٨١. وكمال صبحي سعد. تأمين حوادث السيارات في القطر العراقي بين الواقع والمستقبل. الخليج العربي. مجلد ١٤ عدد ٣/٤ ١٩٨٣م.

١٩٧٨ بلغت تكاليف حوادث المرور وسرقات العربات ٣٤ مليار دولار، وفي العراق بينت الدراسات أن حوادث المرور في عام ١٩٧٦ كلفت البلاد ١٠١١ قتيلا (أي بمعدل ٧٨ لكل مائة ألف) بجانب ١٢ مليون دينار في أضرار للأشخاص والممتلكات ووسائل النقل.

وتوضح الدراسات أن ٨٥ ـ ٩٠٪ من حوادث المرور سببها الانسان وأما الطريق نفسه فيزيد الخطر بنسبة ١٨٪ ويتمثل الخطأ البشري في القيادة بدون خبرة كافية أو القيادة في حالة عدم لياقة بدنية أو نفسية أو حتى تأثير الخمور أو المخدرات أو في قيادة عربات دون التأكد من سلامتها، وهكذا فان معظم حوادث المرور لا تقع عفواً ولكن بخطأ من سائق أو مار

وهناك ارتباط واضح بين زيادة السكان والدخل س جهة، وزيادة عدد العربات وحوادثها من جهة أخرى، وبما أن سكان ودخول العالم بأسره في زيادة مضطردة في عدد العربات وحوادث المرور في زيادة بالمثل، الاَّ أن الزيادة في عدد العربات عادة تفوق الزيادة في السكان والدخل، وحوادث المرور تزداد بسرعة أكبر، ففي العراق مثلا زاد عدد السكان ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ بنسبة ٢٢٪ والدخل القومي الحقيقي بمعدل ٤٧٪ والعربات بنسبة ٥٠٪ والحوادث بنسبة ٣١٥

أما في المملكة العربية السعودية فقد كانت الزيادات خلال الفترة من ١٣٩١ ـ ١٤٠٠هـ هي ٤٤٪ في السكان و ١٠٦٪ في الدخل القومي والعربات ١,٣٢٧٪ ولكن زيادة الحوادث كانت فقط ٣٥٨٪ ورغم ارتفاع الزيادة في عدد حوادث المرور واصاباتها الاَّ أنها لم تفق معدل الزيادة في عدد العربات، كما حدث في العراق، بل انها لم تواكبها، وهذا ربما كان مرده الى التحسن الكبير الذي حدث في حالة الطرق وادارة المرور

ومن الملاحظ أن معظم حوادث المرور تقع في المدن بواسطة العربات الخاصة ومركبات النقل الصغيرة، أما الحوادث في خارج المدن فلا تزيد عن ٢٧٪ في مجموع الحوادث واسهام عربات النقل الكبيرة يمثل فقط ٧٪ من المجموع، وهذا يوحي بأن السبب الرئيسي للحوادث هو اكتظاظ المدن بالناس والعربات.

غير أن هناك عوامل أخرى ترفع من معدلات الحوادث في المملكة منها ارتفاع نسبة الذين يقودون عربات دون أن تكون معهم رخص قيادة وهؤلاء يمثلون ٢٩٪ من السائقين المشتركين في الحوادث، وكذلك ارتفاع نسبة من هم دون الثامنة عشرة بين هؤلاء السائقين وتصل نسبتهم الى ١٠٪ وهذا

يعني أن هناك امكانية لتخفيض عدد الحوادث وبالتشدد في مخالفات القيادة بدون رخصة أو بدون بلوغ سن الرشد.

د ـ الأخطار الخارجية:[1]

تواجه منطقة الخليج بحكم ثروتها النفطية وموقعها الاستراتيجي وضآلة كثافتها السكانية موقفا أمنياً دقيقاً، بالمنطقة تضم أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط وتصدر أكثر من ربع صادراته النفطية، وهي تشارك ايران في استعمال مضيق هرمز لتصدير النفط والذي يمر به ٦٠٪ من واردات الغرب من النفط، واعتماد أوروبا واليابان على نفط المنطقة كبير للغاية، كما أن تقارير غير مأكدة تقول ان الاتحاد السوفيتي سيحتاج لاستيراد النفط من منطقة الخليج قبل نهاية هذا القرن وربما قبل نهاية هذا العقد.

ولكل هذه الاعتبارات فان منطقة الخليج شد وجذب بين الدول العظمى ولكل منهما وجود مكثف في المنطقة

---

١ مجلة العالم. العدد ٥. ص: ٣١، والعدد ٩ ص: ٣٨، والعدد ٢٠ ص: ٣١، والعدد ٢٣ ص: ٢٤

Arabia, February 1981, PP. 34-35; MEED, April 1984, PP. 36-37.

وحواليها حيث يوجد لكل من روسيا وأمريكا حلفاؤهما وقواعدهما البرية والبحرية والجوية مع قواتها للانتشار السريع

غير أن الخطر العسكري المباشر الذي يهدد المنطقة الآن ليس من القوى العظمى التي صارت تتحاشى المواجهات المكشوفة وتشجيع الحروب المحدودة بين قوى صغيرة تحاول أن تهيمن على دول أصغر منها ومنذ سنين تدور حرب ساخنة بين ايران والعراق كان لها آثار اقتصادية خطيرة ليس فقط على الدولتين المتحاربتين، ولكن على دول الخليج قاطبة، فدول الخليج ظلت تساعد العراق بما وصل الى ٥٠ مليار دولار في الوقت الذي انخفضت أسعار وكميات صادراتها النفطية وللدفاع عن نفسها أقامت دول مجلس الخليج شبكة دفاع جوي وبحري بلغت تكلفتها ٣٥ مليار دولار

وقد أدى تصاعد العمليات الحربية والهجوم على السفن التجارية فيها الى زيادة تأمين السفن ٢٠٠٪ كما تصاعدت أجور العاملين في السفن في المنطقة، وأدى ذلك كله الى ارتفاع تكاليف الصادرات والواردات الخليجية، كما أن حادثاً مثل تسرب الزيت (الغول الأسود) ـ كما أطلق عليه من حقول نوروز بعد قصف العراق لها أدى الى تلوث الشواطئ الخليجية وعرقلة عمليات تنقية المياه.

وفوق هذا وذاك ما زال هناك خطر تصعيد الحرب الى حد اغلاق مضيق هرمز وما سيجر اليه ذلك من تدخل أمريكي وربما سوفييتي أيضاً قد تنجم عنه كارثة كبرى في المنطقة

والاخطار التي تهدد أمن الخليج وثرواته تمتد حتى الى أرصدته المستثمرة بالداخل والخارج، فالمنشآت والمشروعات العمرانية الضخمة التي تمت في المنطقة معرضة للدمار كما هو حادث في ايران والعراق، أما الأرصدة في الخارج والتي تفوق ٢٥٠ مليار دولار موزعة بين مصارف أوروبا وأمريكا والمؤسسات المالية الدولية فقد بدأت تتقلص بسبب انخفاض عائدات النفط والانفاق الحربي ودعم العراق، فقد سحبت دول الخليج خلال العامين السابقين ما يصل الى ٥٠ مليار دولار، وحتى بقية الودائع بالخارج فهي ليست في أمان، فالعرب يتذكرون تجميد أرصدة مصر في عام ١٩٥٦ بعد تأمين قناة السويس وتجميد أرصدة ايران في عام ١٩٨٠ بعد نشوب أزمة الرهائن الأمريكية، ثم ان تصاعد أزمة ديون العالم الثالث البالغة ٦١٢ مليار دولار تهدد النظام المصرفي الغربي الذي يستوعب ويستثمر معظم فوائض الدول العربية من الأرصدة.

وأخطار الحرب تكون أشد وأعظم بالنسبة للدول التي تعيش على استيراد السلع الأساسية وتصدير منتجاتها للحصول على قيمة وارداتها، ودول الخليج من أكثر الدول اعتماداً على

التصدير والاستيراد واعتمادها على الغذاء المستورد فيه ضعف استراتيجي واضح.

فالعالم العربي بأسره يواجه هذه المشكلة ولكن المشكلة أحد في الدول الخليجية، فالعرب استوردوا في عام ١٩٨٢ ما قيمته ٣٢ مليار دولار من الغذاء مقابل ٢ مليار دولار عام ١٩٧٠، وصاحب ذلك ارتفاع اعتمادهم على الغذاء المستورد من ١٥٪ الى أكثر من ٥٠٪ خلال هذه الفترة، وبالنسبة للقمح الذي كان العرب مكتفين ذاتياً فيه بل ومصدرين له أصحبت نسبة الاعتماد على الخارج ٦٠٪ وبالمثل تزداد تبعية العرب الغذائية للأخرين عاماً بعد عام في مواد مثل الأرز والسكر واللحوم ومنتجات الألبان.

ولو كانت لأجزاء كثيرة مس العالم العربي الامكانات الطبيعية لزيادة انتاجها من الغذاء فان منطقة الخليج مس أفقر أجزاء العالم بالموارد الطبيعية الزراعية (التربة الصالحة والمياه) رغم توفر رأس المال المطلوب للاستثمار، ولهذا نجد أن قطراً كالمملكة العربية السعودية تستورد ٧٥٪ من حاجاتها الغذائية كلفتها عام ١٩٨١ أكثر من ٥ مليار دولار مقابل أقل مس مليار عام ١٩٧٦، والكويت انفقت عام ١٩٨٣ حوالي ١,٦٠٠ مليون دولار على الغذاء المستورد.

ولحسن الحظ فقد أحست دول الخليج بخطر الاعتماد على الغذاء المستورد وبدأت تفكر بجدية في مسألة الأمن الغذائي، وقد كانت الآمال معقودة في الماضي على الاستثمار في دول العالم العربي الأخرى، ذات الامكانات الزراعية الهائلة، ولكن تعثر الاستثمارات في بعض تلك الدول جعل الدول النفطية تفكر في الاستثمار داخل اراضيها مهما كانت التكلفة، وبالفعل خصصت دول مجلس التعاون الخليجي ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٨٣ للاستثمار الزراعي، وقد حققت هذه الدول نجاحاً مرموقاً خاصة في مجال توفير الخضر الشتوية، وفي المملكة العربية السعودية أمكن مضاعفة انتاج القمح عشر مرات الى حوالي ثلث مليون طن في عام ١٩٨٢ وذلك بدعم المزارعين بسخاء حتى صار ثمن الشراء منهم ألف دولار للطن، أي ما يوازي حوالي ٧ أضعاف السعر التجاري العالمي، كذلك بدأ المجلس الخليجي في عام ١٩٨٢ ببحث انشاء مخزون غذائي واقٍ مثل المخزون النفطي الذي تمتلكه الدول الغربية وهو يفوق احتياطات ٣ أشهر

٣ ـ التصدي للمشكلات الأمنية:

لقد استعرضنا في الصفحات الماضية نماذج للمشاكل الأمنية التي أفرزتها التنمية السريعة في مجتمعات الخليج

المحافظة، وهي كلها مشكلات خطيرة ولا وسيلة لتفاديها وان كان يمكن احتواؤها والتخفيف من آثارها بصورة أو أخرى، وبعض الاجراءات الممكن اتخاذها حيال هذه المشاكل وقائي وبعضها علاجي، وبما أن هذه المشاكل جميعاً قائمة ومتفاوتة مع مرور الزمن وتسارع النمو فان كلاً من النوعين من الاجراءات لازم وضروري في كل الأوقات، ومن هذه الاجراءات ما هو شرطي يتعلق بمنع وكشف وضبط الجريمة، ومنها ما هو أمني بالمعني الواسع يتصل بتوعية الجماهير بالمخاطر التي تهددهم ووضع التدابير الادارية والتنظيمية التي تحول دون حدوث ما يعكر صفو الأمن والاستقرار، ومنها ما يتعدى ذلك كله الى وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تفاقم المشاكل الأمنية وتحتويها.

فمكافحة المخدرات مثلا تتطلب تطوير الأجهزة وتدريب الكوادر الشرطية وتزويدها بأحدث وأكفأ معدات التحرك وكشف الجريمة والقبض على مرتكبيها ومنع تكرارها، ولكنها تتطلب أيضاً توعية الجمهور خاصة الفئات التي هي أشد تعرضاً لادمانها بمضارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ومساعدة من وقعوا في أسرها بالتخلص من تأثيرها بالعلاج النفسي والطبي، بل ان مكافحة هذا الداء الوبيل تمتد فتصل لمحاولة الحد من الاحتكاك بين المواطنين، ومواطني الدول التي

تنتشر فيها رذيلة الادمان وتشديد الرقابة على الوافدين منهم، وفي بعض الأحيان تكون للدول التي يستشري فيها ادمان المخدرات أن تحاول القضاء على الداء في بؤرته فتساعد الدول التي تنتج وتصدر المخدرات على محاربة انتاجه وتسويقه، كما فعلت أمريكا مع تركيا وباكستان مثلاً.

اما محاربة الاحتيال التجاري فهي مهمة تتطلب جهداً متخصصاً أساسه نشاط الغرف التجارية التي عليها عبء تحذير وتوعية عملائها بأنواع وجهات الاحتيال التجاري، وهذه الغرف أيضاً يمكنها أن توجه أعضاءها الى ضرورة التعامل التصديري مع وكلاء الشحن وشركات التأمين ذات السمعة الطيبة والخبرة الواسعة، والغرف أيضاً يمكن أن تتولى التنسيق مع الغرف التجارية في البلاد المصدرة لاصدار شهادات المنشأ والسمعة الطيبة والخلو من السوابق للمستوردين العرب.

أما الحكومات فيمكنها أن تساعد في مكافحة الاحتيال التجاري بتطوير أعمال وخدمات الملحقين التجاريين بالسفارات الخارجية لتوجيه المستوردين الى أسلم الاجراءات التجارية وأفضل الأطراف التي يمكن التعامل معها، كما أن على الحكومات الاتصال، بل والضغط ـ على الحكومات التي يمارس مواطنوها الاحتيال ضد العرب للمساعدة في كشف ومعاقبة المحتالين.

أما مشكلة المرور فمسألة تحتاج الى تخطيط ووسائل فنية متطورة لتأمين الطرق للسائقين والمارة ومن هذه الاجراءات ما يتصل بتصميم الطرق على نحو يقلل من حوادث المرور ومنها ما يمكن من انسياب الحركة دون تعريض حياة المواطنين للخطر، ومنها ما يتصل بالتأكد من كفاءة السائق وصلاحية العربة للعمل، ومنها أيضاً ما يتصل بتوعية السائقين والمارة بأساليب تأمين حياتهم وحياة الغير في الطرقات.

ولعل المخاطر الخارجية التي تواجه المنطقة الخليجية هي أشد المشاكل الأمنية تعقيداً لكونها ناشئة أساساً من جهات خارجية ذات قوى هائلة، ونوايا شريرة، والتصدي لهذه المخاطر لتستنفذ طاقات مادية وبشرية هائلة، المنطقة في أشد الحاجة لتوظيفها في التنمية والتعمير.

وفي هذا المضمار خطت دول الخليج أهم وأجدى خطوة حينما قررت الاعتماد على نفسها قبل كل شيء في مواجهة الأخطار المحدقة بها، وحينما ضمت صفوفها في مجلس التعاون الخليج لتجميع طاقاتها للبناء والدفاع عن أراضيها وشعوبها، ولابد أن يتبع عاجلا أو آجلا مجهودات الدفاع العسكري والمدني بوضع خطط واستراتيجيات لتوطين الأرصدة العربية والهيمنة على الأوعية المصرفية التي تتداولها، وتحقيق الأمن الغذائي بزيادة الانتاج المحلي واقامة مخزون احتياطي وافٍ،

ووضع سياسات سكانية تجمع بين تنمية المهارات والطاقات البشرية الوطنية وانتقاء العناصر الوافدة التي لا تهدد أمن البلاد ولا تطمس معالم شخصياتها العربية الاسلامية

وختاماً نقول ان الثروة سواء كانت نفطية أو غيرها نعمة بلاشك ولكن للثروة أيضاً تبعاتها ومشاكلها، ودول الفوائض النفطية في المناطق العربية أدرى الناس بهذه التبعات والمشاكل وهي تبعات لا يمكن التوقي منها بالحد من النمو ولا بالانغلاق، ولكن بالنمو المخطط والانفتاح الواعي، ومما يثلج الصدر أن دول منطقة الخليج تسير في هذا النهج باصرار ووعي كبيرين يستحقان الاشادة والتعضيد.

المراجـــــــع

□ **الكتب:**

١ ـ دراسات في ادارة المرور في المدن الكبرى. موضوعات الدورة التدريبية القصيرة الثانية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٩٨١م.

٢ ـ دراسات في وضع وتطوير المناهج في كليات الشرطة. موضوعات الدورة التدريبية القصيرة الثالثة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ١٩٨١م.

□ **الدوريات:**

١ ـ مجلة الاقتصاد الكويتي. الغرفة التجارية والصناعية العدد ١٧٤ الكويت: ديسمبر ١٩٧٨م.

٢ ـ مجلة الأمن. العدد ١٠٧ السنة التاسعة دبي: ١٩٨٣م.

٣ ـ مجلة الخليج العربي. المجلد ٢/٤ العدد ٣/٤. دبي: ١٩٨٢م.

٤ ـ مجلة العالم. الأعداد ٥، ٩، ١٧، ٢٠، ٢٣ ١٩٨٤م.